جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الاولى

المادة : حقوق الانسان والطفل والديمقراطية

عنوان المحاضرة: انواع الانظمة السياسية

أسم التدريسي : م. م. فاطمه حمزة عباس

الايميل الجامعي للتدريسي : fatmhalmrswmy7@gmail.com

أنواع الأنظمة السياسية

طبقا لنظرية الفصل بين السلطات

تقوم نظرية الفصل بين السلطات التي نَظَرَ لها المفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه (روح القوانين) على ضرورة الفصل في النشأة والتكوين والاختصاص بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في أي نظام سياسي وقد اعتمدت هذه النظرية كمعيار للتميز بين الأنظمة السياسية، وكما يلي:

١. النظام المجلسي / نظام الجمعية النيابية (سويسرا أنموذج)

يعد هذا النوع تطبيقا عمليا، الى حد ما، لآراء جان جاك روسو حول مفهوم السيادة الشعبية، ولان عماد السيادة عنده هي عنصرها التشريعي ولان الشعب بعامته لا يمكنه عمليا القيام بالعملية التشريعية كما كان يتصوره مع الديمقراطية المباشرة كتلك التي طُبِّقَتْ في دولة المدينة اليونانية أثينا لذا صُبِرَ الامر الى ان تتجسد السيادة الشعبية كاختصاص تشريعي ورقابي بيد الجمعية النيابية. اما ما يتصل بالاختصاص التنفيذي وان كان الأصل فيه مرده الى الجمعية النيابية فان الأخيرة تقوم بتخويل مجموعة من الافراد وعلى الاغلب من بين أعضائها القيام بالاختصاص التنفيذي كسلطة تنفيذية لكنها تبقى في كافة الأحوال تابعة للسلطة التشريعية وخاضعة لمشيئتها وبالتالي فان عملية عزلهم او محاسبتهم هي من السهولة بمكان كما ان رئاسة السلطة التنفيذية تكون جماعية ودورية لضمان عدم تفرد الشخص الواحد.

الانموذج: سويسرا

اخذ الاتحاد السويسري بالنظام المجلسي منذ عام ١٨٤٨م مع ادخال بعض التعديلات التي تلائم متطلبات التطور السياسي والقانوني في البلاد ويتكون النظام السويسري من:

١. الجمعية الفدرالية وتمثل السلطة التشريعية وتتألف من مجلس النواب الذي يضم (٢٠٠) نائب يمثلون مواطني الاتحاد السويسري ومجلس الكانتونات ويمثل المقاطعات السويسرية البالغة (٢٦) مقاطعة ويبلغ عدد اعضاءه (٤٦) عضو . (٢٠) مقاطعة يمثلها عضوان وست مقاطعات او كما تسمى نصف او شبه مقاطعة يمثلها عضو(واحد).
٢. المجلس الفدرالي ويمثل السلطة التنفيذية ويتألف من (٧) اشخاص ولمدة (٤) سنوات وتكون رئاسة المجلس بين أعضائه لمدة محددة وبالتناوب بحيث يتولى الرئاسة جميع

الأعضاء السبع خلال مدة الأربع سنوات هذه وتنحصر اختصاصات المجلس بتنفيذ الأنظمة والقوانين التي تسنها السلطة التشريعية

٣. المحكمة الفيدرالية وتمثل السلطة القضائية، وظيفتها النظر في دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والبت في الخلافات القانونية التي تحصل بين الأخيرة والسلطة التنفيذية وتتألف المحكمة الفيدرالية من (٢٦) عضوا اصيلا و (٩) احتياط.

٢. النظام البرلماني (بريطانيا أنموذج)

يقوم هذا النظام على الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود حالة من التعاون الوثيق بينهما فضلا عن مراقبة الواحدة الاعمال الأخرى ويمكن القول بأن اهم ما يميز النظام البرلماني ما يلي:

أ- **ثنائية الجهاز التنفيذي** ففي السلطة التنفيذية يكون هناك رئيس الدولة وهو اما ان يكون ملكا او اميرا أي وراثيا او رئيس جمهورية تنتخبه السلطة التشريعية وفي كلا الحالين فان اختصاصاته التنفيذية محدودة تقتصر على الجوانب البروتوكولية الاحتفالية اما الفرع المهم في السلطة التنفيذية فهو الحكومة التي تتألف من رئيس الوزراء وعادة ما تشكيل الحكومة الحزب الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات والحائز على اغلبية المقاعد البرلمانية او من قبل مجموعة من الأحزاب في حالة عدم حصول أي حزب على اغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا وغالبا ما يكون رئيس الحزب الفائز هو رئيس الحزب الفائز هو رئيس الحكومة .

ب- **توزيع الاختصاصات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يكون مرنا وغير جامد**؛ ففي الوقت الذي يناط بالسلطة التشريعية بمهام التشريع فان السلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين واذا كان دور السلطة التنفيذية منصبا على تنفيذ ما تقرره السلطة التشريعية فان الأخيرة الحق في التدخل في الاختصاص التنفيذية من خلال التصديق على الميزانية والاتفاق والمعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية

ج- ان العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائمة على أساس التوازن بينهما؛ فبينما يتم انتخاب أعضاء السلطة التشريعية (النواب) بعيدا عن تأثير السلطة التنفيذية فان انعقاد البرلمان وفض دوراته انما تكون بناء على اقتراح السلطة التنفيذية. وكما ان للبرلمان حق منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها فان للسلطة التنفيذية بالمقابل حق حل البرلمان والدعوة لأجراء انتخابات جديدة فضلا عن إمكانية الوزراء في دخول البرلمان

والمناقشة النواب . كأجراء موازنة .الحق في توجيه الأسئلة والاستجواب الوزراء والتحقيق معهم.

الانموذج : بريطانيا

تعد بريطانيا اول دولة اخذت بالنظام البرلماني ومنها اقتبست بقية الدول هذا الانموذج في الحكم ويتكون النظام السياسي البريطاني من :

أولا: البرلمان: ويمثل السلطة التشريعية ويتمكن من مجلسين هما : اللوردات ويتألف من نحو (١٠٦٢) عضو من أبناء العائلة المالكة والطبقة الارستقراطية ومنهم (٧٣٦) أعضاء بالوراثة و(٢٦) عضو من رجال الكنيسة وممن قدم خدمات جليلة للتاج البريطاني ويعين أعضاء مجلس اللوردات مدى الحياة من قبل الملكة بناء على اقتراح الوزراء وكان ذات صلاحيات واسعة حتى جرى تجريده منها تدريجيا لصالح مجلس الاخر ومجلس العموم الذي يمثل أعضاء الشعب البريطاني ويتكون من (٦٥٠) نائبا ينتخبون بالانتخاب العم المباشر ولمدة (٥) أعوام وتنبثق من بين أعضاء الحكومة وبه يتركز العمل التشريعي.

ثانيا : الملك: ويمثل أحد الفرعين السلطة التنفيذية ويعد بمثابة رمز للوحدات الوطنية والأمنية الإنكليزية ويملك ولا يحكم بمعنى عدم قيامه باي دور سياسي فعلي وانما تقتصر واجباته على المور البروتوكولية والتشريفية كاستقبال رؤساء الدولة وقبول أوراق اعتماد سفراء الدولة الآخر في بلاده وتكليف رئيس الحزب الفائز بأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة وحل البرلمان والدعوة الانتخابية والمصادقة على مشروعات القوانين التي تقرها السلطة التشريعية (تعد الاختصاصات الأربعة الأخيرة روتينية).

ثالثا: الحكومة : تعد الحكومة البريطانية الفرع الرئيسي المهم في السلطة التنفيذية وتنبثق من خلال البرلمان اذ يشكلها الحزب الحائز على الأغلبية في مجلس العموم واختصاصاتها التنفيذية واسعة النطاق فضلا من إمكانية مقاربة الاختصاص التشريعي من خلال اقتراح مشروعات القوانين للسلطة التشريعية.

رابعا: محكمة الاستئناف الكبرى : وتمثل راس السلطة القضائية وتتألف من (٩) قضاة تعينهم الملكة من بين أعضاء مجلس اللوردات بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

٣. النظام الرئاسي الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا) :

يعد النظام الرئاسي تطبيقا عمليا الأفكار مونتسكيو خاصة ما يتصل منها بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية التنفيذية مع رجحان لكفة الأخيرة ويتصف هذا النظام بما يلي:

أ- ان كلا السلطتين يتم تشكيلها واختيارها بشكل منفصل عن الاخرى من خلال الانتخاب الشعبي لها وبذلك تقف السلطة التنفيذية (الرئيس) على قدم المساواة مع السلطة التشريعية حيث ان مصدر سلطاتهما واحد وهو انتخاب الشعب لهما.

ب- تجري انتخابات السلطة التشريعية وتشكل مجلسها النيابي وتمارس اعمالها التشريعية وتحدد دورات الانعقاد الاعتيادية والاستثنائية والعطل التشريعية بموجب الدستور بمعزل عن تدخلات السلطة التنفيذية وبموازاة ذلك تجري الانتخابات الرئاسية ويسمى الفائز فيها رئيسا ويمارس اعماله بعيدا عن تدخل السلطة التشريعية.

ج- يختار رئيس الجمهورية وزراءه وكبار الموظفين بحرية وان كان يجب يحظى ذلك الاختيار بمصادقة السلطة التشريعية ويمكنه اقالتهم.

د- دور الوزراء في حقيقته استشاري ولا وجود لما يسمى بمجلس الوزراء كما هو الحال في النظام البرلماني.

الانموذج: النظام السياسي في الولايات المتحد الاميركية

تعد الولايات المتحدة الامريكية اول الدول التي طبقت النظام الرئاسي وقد تبنت معظم الدول الانموذج الأمريكي شكلا للنظام السياسي مع اجراء التعديلات عليه بما يلائم طبيعة البلد السياسي والقانوني والاجتماعي ويتكون هذا النظام من:

أولا: الكونغرس (المؤتمر) ويمثل السلطة التشريعية، ويتكون من المجلسين الأول: مجلس النواب ويمثل أعضاءه الشعب الأمريكي على المستوى الاتحادي ويبلغ عددهم (٤٣٥) نائب ومدة دورته التشريعية (٤) سنوات والثاني : مجلس الشيوخ ويتكون من (١٠٠) عضو يمثلون الولايات المتحدة الخمسين ولمدة (٦) سنوات ويبدل ثلث أعضاءه كل سنتين ويختص الكونغرس بمجلسيه بالجانب التشريعي والرقابي على اعمال وإجراءات الحكومة الامريكية والمصادقة على تعينات كبار المسئولين التنفيذيين والاتفاقيات والمعاهدات التي يبرمها الرئيس ووزرائه وله حق في انتخاب رئيس الجمهورية ونائبة اذا اخفق أي من المرشحين في تحقيق الأغلبية المطلوبة.

ثانيا : الرئيس ويمثل السلطة التنفيذية، ويتم انتخاب الرئيس الأمريكي بعد تسمية المرشحين للانتخابات الرئاسية على مرحتين وبموجب نضام الانتخاب غبر المباشر ويشكل الرئيس ادارته

الحكومية على الاغلب من أعضاء حزبه او مناصريه وأصدقائه وقد يعطي بعض الوظائف المهمة ان أراد لأشخاص من الحزب المنافس لكسبهم الى جانبه لاسيما اذا كانت اغلبية حزب الرئيس في الكونغرس غير حاسمة ومدة الرئاسة الامريكية هي (٤) سنوات ويمكنه الترشيح للانتخابات الرئاسية لمرة ثانية فقط.

ثالثا: المحكمة الاتحادية العليا، وتمثل قمة السلطة التشريعية وتختص بالنظر في دستورية التشريعات التي يسنها الكونغرس الأمريكي وكذا الحال بالنسبة الاعمال الرئيس وفض الخلافات القانونية الناتجة عن تفسير الدستوري من قبل الكونغرس والرئيس ان وتتكون المحكمة من (٧) من كبار القضاة يعينهم الرئيس ويصادق على تعيينهم مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويكون تعيينهم مدى الحياة ويقاضون مخصصات مالية كبيرة جدا بهدف ضمان استقلاليتهم بعيدا عن الترغيب المالي او الترهيب الإداري (الفصل او الإقالة).

وفي الحقيقة فان القول بوجود فصل تام بين الفرعين التشريعي والتنفيذي في مؤسسات النظام السياسي الأمريكي وهو ما ينسحب على الأنظمة الرئاسية الأخرى انما هو نضري محض اذ يحق لرئيس الجمهورية مثلا الاعتراض على مشروعات القوانين المجازة المرفوعة له من قبل الكونغرس للمصادقة عليها كما يمكنه تقديم المقترحات التشريعية بصورة غير مباشرة مثلا من خلال خطابة عن حاله الاتحاد الذي يلقيه في الكونغرس او من خلال نواب الحزب من جهته يمكن للكونغرس وباستخدام اليات المصادقة على التعيينات الرئاسية الاتفاقيات والميزانية أدوات للتدخل في اختصاصات الرئيس.

٣. **النظام شبه الرئاسي:** هناك اشكال أخرى للأنظمة السياسية لكنها لا تبتعد كثيرًا عن الأنواع الثلاثة أعلاه ولعل أهمها النظام شبه الرئاسي والذي يجمع بين بعض خصائص النظامين البرلماني والرئاسي ففيه برلمان ورئيس وزراء أي حكومة منبثقة من البرلمان الى جانب رئيس الجمهورية منتخب من قبل الشعب مباشرة اسوة برئيس الوزراء وأعضاء البرلمان مع تمتعه (رئيس الجمهورية) بطائفة من الاختصاصات التنفيذية الفعلية الى جانب تلك البروتوكولية والتشريفية ويبدو ان سبب التوجه نحو النظام شبه الرئاسي وهو الرغبة في الحد السلطات من والاختصاصات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي وتلك التي يتمتع بها رئيس الوزراء في النظام البرلماني واحداث التوازن بين صلاحياتهما ومن ابرز الأمثلة على النظام شبه الرئاسي هو النظام السياسي المطبق في فرنسا.